مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

ما يحتاجه اليمن هيكل موحد وليس العودة إلى دولتين

ملخص لأبرز التحليلات والتقارير الأجنبية

15 أغسطس 2023

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

- كيف يمكن أن يعود السلام إلى اليمن؟
- ناقلة صدئة، حرب أهلية: تجنب كارثة بيئية في اليمن
- هل يمكن لليمن الصمود والتوحد؟
- زخم التغيير يمكن أن يتزايد في اليمن *
- تحليل: نظرة عامة على اقتصاد الحرب في اليمن
- هل إيران شريك سلام موثوق في الشرق الأوسط؟
- الصراع السعودي الإماراتي يلقي بظلال من الشك على السلام في جنوب اليمن

كيف يمكن أن يعود السلام إلى اليمن؟

نيفيل تيلر

THE JERUSALEM POST

يعيش اليمن في خضم نزاع أهلي مستمر منذ تسع سنوات ترك 80٪ من السكان - حوالي 24 مليون شخص، بما في ذلك ما يقرب من 13 مليون طفل - في حاجة ماسة للمساعدة والحماية. وقالت الأمم المتحدة بأنها «أكبر أزمة إنسانية في العالم»، حيث أن أكثر من 14 مليون شخص في اليمن في حاجة ماسة للمساعدة.

المجاعة منتشرة على نطاق واسع، حيث أفادت اليونيسف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) أنه مع انتهاء عام 2022، كان حوالي 2 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من الهزال الناجم عن الجوع، في أكثر من 500000 حالة.

على أحد المستويات، فإن الوضع في اليمن هو نتاج خط الصدع الديني- الانقسام السني الشيعي. الأطراف الرئيسية هي، من ناحية، المتمردون الحوثيون الشيعة المدعومون من إيران، ومن ناحية أخرى، الحكومة السنية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، بمساعدة ميدانية من المملكة العربية السعودية وتحالفها الإسلامي السني المكون من ثماني دول.

لماذا هناك صراع في اليمن؟

في فترة من القرن العشرين، كان هناك شطران، أوجدتهما الأحداث السياسية - ملكية في الشمال وجمهورية في الجنوب، والتي كانت لفترة طويلة نظامًا شيوعيًا متحالفًا مع الاتحاد السوفيتي القديم. أدت سلسلة من النزاعات بينهما، في عام 1970، إلى شمال مهيمن وجنوب ضعيف، ولم يكن الاثنان في سلام تام مع بعضهما البعض. في عام 1978، أصبح علي عبد الله صالح رئيسًا لليمن الشمالي. أدى انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1990 إلى توحيد اليمن، الجمهورية اليمنية، وتنصيب صالح رئيسًا لها.

سرعان ما واجه صالح، تمردًا متزايدًا من الشيعة الزيديين الذين يطلقون على أنفسهم اسم الحوثيين نسبة إلى زعيمهم حسين الحوثي. في عام 2011، أصبح صالح ضحية لما يسمى بالربيع العربي. وقد أجبرته الاحتجاجات الشعبية الجماهيرية على التنحي لصالح نائبه، عبد ربه منصور هادي.

على أمل استعادة السلطة، تحالف صالح مع أعدائه السابقين، الحوثيين. فقد اجتاح الحوثيون مساحات واسعة من البلاد، بما في ذلك العاصمة صنعاء، وذلك بفضل القوات اليمنية التي لا تزال موالية لصالح، وبدعم من المعدات العسكرية المقدمة من الحرس الثوري الإيراني.

تدخلت المملكة العربية السعودية، التي تشعر بالقلق من احتمال توسيع إيران وجودها في شبه الجزيرة العربية، في مارس 2015 لهزيمة الحوثيين. جمع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان (MBS) تحالفًا من الدول العربية، وحصل على الدعم الدبلوماسي من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتركيا وباكستان، وشن سلسلة من الضربات الجوية ضد المتمردين.

وصلت الشراكة غير التقليدية بين صالح والحوثي إلى نهاية مفاجئة في 2 ديسمبر 2017، عندما ظهر صالح على شاشة التلفزيون ليعلن أنه مستعد للدخول في حوار مع التحالف الذي تقوده السعودية. كان من الطبيعي أن ينتهي هذا التحول بمأساة، ففي 4 ديسمبر/كانون الأول، حاصر المقاتلون الحوثيون منزل صالح في صنعاء، وقُتل أثناء محاولته الهرب.

بدأ الحوثيون، بشجاعة، في إطلاق صواريخ باليستية على المملكة العربية السعودية. وكان الوضع السياسي أكثر تعقيدًا في عام 2017، حيث أعلن عيدروس الزبيدي، قيادي سابق في الجيش ومحافظ عدن، ونائب رئيس الحكومة اليمنية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، أنه تحت قيادته، أعلنت المحافظات الثماني في الجنوب، بما في ذلك عدن، الاستقلال من جانب واحد. وبدعم قوي من دولة الإمارات العربية المتحدة، أسس الزبيدي شكلاً من أشكال الحكم أطلق عليه اسم المجلس الانتقالي الجنوبي (STC).

وفي الوقت نفسه، كان المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانز غروندبرغ يعمل بجد. وبجهد مضني، وضع هدنة بين الحكومة والحوثيين دخلت حيز التنفيذ في أبريل 2022. تم تمديدها مرتين، مما أدى إلى أطول فترة من الاستقرار في اليمن منذ بداية الحرب الأهلية.

وعلى الرغم من أن الهدنة انتهت في 2 أكتوبر، ورفض الحوثيون تجديدها، إلا أن غروندبرغ أفاد في مايو 2023 أنهم مستمرين في تقديم الحلول، مثل دخول الوقود والسفن التجارية الأخرى عبر ميناء الحديدة، والرحلات التجارية من وإلى العاصمة صنعاء.

وقال غروندبرغ إن جهوده الدبلوماسية مع ممثلي الحكومة والمتمردين الحوثيين واللاعبين الآخرين مستمرة، وأنه شعر بالتشجيع من المحادثات الإيجابية والمفصلة.

وقال: «هناك تصميم واضح من جميع الأطراف على إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير الإنسانية والاقتصادية ووقف إطلاق النار الدائم واستئناف العملية السياسية بقيادة يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة».

وقال غروندبرغ إنه على الرغم من استمرار وقوع حوادث عسكرية متفرقة، إلا أن مستويات العداء كانت أقل بكثير مما كانت عليه قبل الهدنة.

«لكن هشاشة الوضع العسكري، والحالة الاقتصادية المزرية، والتحديات اليومية التي تواجه الشعب اليمني، تزودنا بتذكيرات مستمرة عن سبب أهمية التوصل إلى اتفاق أكثر شمولاً بين الطرفين».

لا تتوافق طموحات الزبيدي مع آمال غروندبرغ، ففي مقابلة مع صحيفة الجارديان البريطانية في يونيو، أكد الزبيدي أن الغرب يجب أن يقبل واقعًا جديدًا يسيطر فيه الحوثيون على شمال اليمن، ويدير الجنوب المجلس الانتقالي الانفصالي. وقال إنه يجب إعادة تشكيل المحادثات المخطط لها حول مستقبل البلاد لمواكبة هذا الواقع الجديد - بما في ذلك وضع قضية دولة جنوبية منفصلة في مقدمة المناقشات، مما يعني، إنه يحاول إخراج الحكومة المعترف بها من الأمم المتحدة من الصورة.

وقال إن المجلس الانتقالي الجنوبي يرغب في العودة إلى الفترة بين عامي 1967 و1990، عندما تم تقسيم اليمن إلى شطرين في ظل دولة اشتراكية منفصلة في الجنوب. زار الزبيدي المملكة المتحدة مؤخرًا وحاول إقناع وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني طارق أحمد بأنه ودولة منفصلة في جنوب اليمن هما المفتاح لسبل السلام.

في الواقع، ما يحتاجه اليمن هو العودة إلى هيكل موحد، وانتخابات ديمقراطية، وحكومة شاملة. يعتمد مستقبل اليمن إلى حد كبير على الحوثيين. هل يرغبون في البقاء كميليشيا محظورة بشكل دائم، أم أنهم يفضلون أن يصبحوا حزبًا سياسيًا شرعيًا، قادرًا على خوض الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمشاركة في الحكومة؟ تنطبق نفس الاعتبارات على المجلس الانتقالي الجنوبي STC. يبدو أن الزبيدي يفضل اليمن القائم على دولتين. هل يمكن إقناعه بهيكل فيدرالي موحد؟

في الواقع، يتبنى قرار الأمم المتحدة رقم 2216 فكرة اليمن الديمقراطي الموحد اتحاديًا. وبدعم من قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ستشمل الصفقة السياسية الدائمة إنهاء العملية العسكرية التي تقودها السعودية، والمشاركة النشطة للحوثيين، ودمج المجلس الانتقالي الجنوبي، مهما كان مستقلاً اسمياً، في اليمن الموحد، وربما التزام مالي كبير من قبل المملكة العربية السعودية لتمويل إعادة بناء البلاد. هل يمكن لغروندبرغ إجراء مفاوضات تهدف إلى الانتقال السلمي إلى حل سياسي من أجل يمن موحد؟

754743-https://www.jpost.com/opinion/article

ناقلة صدئة، حرب أهلية: تجنب كارثة بيئية في اليمن

كريم فهيم وعلي المجاهد

واشنطن بوست

على متن سفينة FSO SAFER، في البحر الأحمر - بعد سنوات من التحذيرات من أن هذه الناقلة العملاقة المعطلة، التي تتحلل على بعد أميال قليلة من ساحل شمال اليمن، تهدد الحياة البحرية والشحن العالمي وصحة وسبل عيش عدد لا يحصى من الناس، كان السباق لتفريغ حمولتها المحفوفة بالمخاطر - أكثر من مليون برميل من النفط - قد اكتمل تقريبًا.

أعلنت الأمم المتحدة، التي قادت عملية الإنقاذ، في أواخر الأسبوع الماضي أن كل النفط تقريبًا، الذي يبلغ حوالي 42 مليون جالون، قد تم نقله من صافر - جرعة غير متوقعة من الأخبار السارة لليمن، الذي عانى من حرب أهلية طويلة وأزمة إنسانية مدمرة.

لقد أودى الصراع بحياة عشرات الآلاف من الأشخاص منذ عام 2014 وقسم البلاد بين سلطات متنافسة، مما جعل نوع المفاوضات التي تتطلبها عملية الإنقاذ شاقة ونادرة للغاية.

احتوت Safer على ما يقرب من أربعة أضعاف كمية النفط الخام التي تسربت من إكسون فالديز إلى الأمير ويليام ساوند في ألاسكا في عام 1989. وقالت الأمم المتحدة إن نقل النفط الخام «منع ما كان يمكن أن يكون كارثة بيئية وإنسانية على نطاق هائل».

لسنوات، كانت الجهود المبذولة لتحييد التهديد من صافر لا فائدة منها - بسبب الحرب والخلافات حول كيفية تأمين النفط والصراعات من أجل جمع التمويل. اقترحت مفاوضات متجددة في عام 2020 نقل النفط من السفينة إلى ناقلة أخرى، بدلاً من تأمينه في مكانه.

تطلبت المبادرة المعقدة شراء ناقلة نفط واستئجار شركة إنقاذ والتنسيق بين طرفي الصراع في اليمن. لعب رجل الأعمال اليمني، فتحي فهيم، دورًا محوريًا، حيث ساعد في التوسط بين الأمم المتحدة والحوثيين، الجماعة المسلحة المدعومة من إيران والتي تحكم شمال اليمن. وقال فهيم في مقابلة «لا أعرف ماذا حدث بينهما، لقد كانت الثقة صفر».

وعلى الرغم من نجاح العملية، لا تزال هناك مخاوف من أن نقل النفط يمكن أن يثير مجموعة جديدة من الحجج: حول من يملك النفط الخام، والطرف الذي ينبغي أن يستفيد من تصديره، وما إذا كانت الناقلة البديلة - التي تسمى اليمن (نوتيكا سابقًا) - ستصبح ورقة مساومة جديدة للحوثيين. صمدت هدنة هشة لأكثر من عام، لكن البلاد لا تزال في حالة حرب، وانقساماتها أكثر رسوخًا من أي وقت مضى.

وقلل مسؤولو الأمم المتحدة من أهمية هذه المخاوف، مع التركيز على الاحتمالات الطويلة التي تغلبوا عليها منذ بدء نقل النفط في أواخر يوليو.

وقال ديفيد غريسلي، المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن: «كانت الشكوك عالية للغاية». «لكنه على الأقل مؤشر على أنه يمكن التوصل إلى اتفاق وتنفيذه». وأضاف: «من الجيد تحقيق القليل من النجاح في بلد لا يرى ذلك كثيرًا».

في عام 2018، بدأ الحوثيون في إطلاق الإنذارات بشأن احتمال حدوث انفجار أو تسرب نفطي من الناقلة، حتى عندما منعوا في البداية الوصول إلى السفينة. إن موقعها في البحر الأحمر، على بعد أميال قليلة من مدينة الحديدة الساحلية، جعلها تشكل تهديدًا لاستيراد الغذاء والإمدادات الإنسانية الأخرى، فضلاً عن مصايد الأسماك والشعاب المرجانية والثدييات البحرية.

وفي حالة وقوع كارثة، تنبأت أسوأ السيناريوهات التي أعدها الخبراء بحدوث ارتفاعات كبيرة في أسعار الوقود والغذاء؛ وتعرض ملايين الأشخاص للملوثات الضارة؛ وفقدان مئات الأميال المربعة من الأراضي الزراعية.

وقال غريسلي إنه في عام 2020، تسربت المياه إلى غرفة المحرك، الأمر الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى «كارثة». وأضاف أن أفراد الطاقم المحلي والغواصين تمكنوا من تأمين التسرب باستخدام ألواح فولاذية بدائية.

وقال إبراهيم شرف الدين الموشكي، عضو اللجنة التي أدارت عملية إنقاذ صافر للحكومة التي يقودها الحوثيون، إن الحوثيين تعاونوا باستمرار مع الأمم المتحدة لإيجاد حل للتهديد. وعزا تدهور الناقلة إلى الحصار البحري والجوي المفروض على اليمن من قبل التحالف العسكري الذي تقوده السعودية.

كان فهيم يشعر بالقلق إزاء الأضرار البيئية المحتملة، وكذلك التهديد الذي تتعرض له شركة عائلته، مجموعة فهيم، التي تستورد القمح وتحافظ على صوامع الحبوب في ميناء الصليف على البحر الأحمر، بالقرب من صافر، حيث شارك في الجهود المبذولة لإنقاذ الناقلة في عام 2020، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الإحباط من أن المبادرات السابقة لم تتحقق أي نتيجة. وقال: «كانت لدينا مصلحة في حماية استثماراتنا المستقبلية».

وأضاف إن الحل الوحيد هو «استبدال الناقلة القديمة بأخرى جديدة». تم تحديد شركة إنقاذ هولندية، SMIT Salvage، لإعداد Safer لنقل النفط. «لقد استغرق الأمر بعض الوقت لإقناعهم بالقدوم إلى اليمن. لم يكن الأمر سهلاً». وأصر الحوثيون على ضمانات فهيم الشخصية، بما في ذلك تأكيده بأن الأمم المتحدة ستقوم بتسليم جهاز إرساء، يُعرف باسم CALM Buoy، لتأمين الناقلة البديلة.

كان فهيم أحد الموقعين على مذكرة تفاهم في مارس 2022 ألزمت الأمم المتحدة بتأمين ناقلة بديلة. وقال: «لقد تم وضعي في المنتصف من البداية إلى النهاية». «كانت العملية برمتها صعبة حقًا.»

كما واجهت الأمم المتحدة تحديات حادة، بما في ذلك جمع 120 مليون دولار لتمويل العملية. وقال محمد مضوي، مدير مشروع الأمم المتحدة، إنه كان لا بد من شراء ناقلة بديلة، ووضع معدات الاستجابة في حالة حدوث تسرب. كانت هناك أزمة زمنية أيضًا، نظرًا لأن الرياح والأمواج العالية سترتفع بدءًا من سبتمبر، مما يزيد من صعوبة تأمين الناقلات. وبالنسبة لطاقم الإنقاذ، كان العمل شاقًا، كما قال مضوي خلال مقابلة في الحديدة.

يمكن أن تصل درجات الحرارة على سطح السفينة إلى أكثر من 120 درجة. وأضاف مضوي: «أولئك الذين يعملون في نوبات العمل اليومية يعانون حقًا». وقال إن عضوًا واحدًا على الأقل من فريق الإنقاذ الهولندي أُجبر على العودة إلى المنزل بعد أسبوع من العمل.

لم يتم الانتهاء من العمل بعد، حيث لا تزال أطقم العمل تنظف الزيت المتبقي من الخزانات حتى يمكن بيع السفينة للخردة. ويأمل مسؤولو الأمم المتحدة أن تجلب أجزاء الناقلة حوالي 20 مليون دولار وتساهم في تكاليف عملية الإنقاذ.

لكن الموشكي من لجنة الحوثيين شكك في خطة إعادة التدوير، قائلاً في مقابلة إن «ما اتفقنا عليه هو أن صافر ستبقى في مكانها» - وهي علامة على الخلافات المحتملة التي يمكن أن تظهر خلال المرحلة التالية من العملية.

يمكن أن تمتد هذه الحجج إلى من يستفيد من النفط الخام، وغالبيته مملوكة للدولة، بما في ذلك شركة نفط مقسمة الآن بين الحوثيين والحكومة في عدن.

وفي هذا السياق، وقال فهيم، إن مسألة الملكية تركت جانبا عن قصد. «لقد ركزنا على نقل النفط في أقرب وقت ممكن إلى الناقلة البديلة. ومن ثم لدينا كل الوقت للنظر في هوية من يملك النفط». وأضاف أن النفط «من المفترض أن يملكه كل اليمن».

وقال غريسلي، منسق الأمم المتحدة، إن بعض النزاعات لن تحل إلا باتفاق سلام. لكن هذه كانت مشكلة ليوم آخر.

https://www.washingtonpost.com/world/2023/08/17/yemen-war-oil-tanker-/rescue

هل يمكن لليمن الصمود والتوحد؟

The Economist

إن الدول المجزأة في الشرق الأوسط ليست نادرة - فكر في العراق وليبيا وفلسطين وسوريا - ولكن اليمن هي الأكثر تفككًا على الإطلاق. فالدولة، التي عانت من الحرب الأهلية على مدى السنوات الثماني الماضية، هي عبارة عن خليط من الفصائل المتنافسة. ففي العام الماضي، وعد وقف إطلاق النار بين المملكة العربية السعودية، التي تدعم حكومة غير فعالة ومعترف بها دوليًا، والمتمردين الحوثيين، الذين يسيطرون على مساحة كبيرة من الأراضي بما في ذلك العاصمة صنعاء، بتحقيق الاستقرار في البلاد والحفاظ على تماسكها. وبدلاً من ذلك، مكّن وقف إطلاق النار الهش الحوثيين من إحكام قبضتهم على المنطقة الخاضعة لسيطرتهم وأضعف القوات المصطفة ضدهم، ويبدو أن الحوثيون مستعدين للفوز بالسلام.

تتنافس تسعة فصائل مختلفة على الأقل على السلطة. يزعم مجلس القيادة الرئاسي (plc) الذي أنشأته المملكة العربية السعودية العام الماضي أنه الحكومة الشرعية لليمن. وقد وعد السعوديون، مؤخرًا بمبلغ 1.2 مليار دولار أخرى لإبقائه واقفًا على قدميه. يزعم مجلس القيادة الرئاسي أنه يسيطر على البلد بأكمله ولكن ربما يكون لديه أصغر بصمة بين جميع الفصائل الساعية إلى السلطة في اليمن. يقتصر الأمر على مجرد جناح من القصر الرئاسي في ثاني مدن

اليمن، عدن، بالقرب من الطرف الجنوبي لليمن (انظر الخريطة). يعيش معظم أعضاء مجلس القيادة الرئاسي في فندق ريتز كارلتون في الرياض، العاصمة السعودية.

بعد أن استولى الحوثيون على صنعاء في عام 2014، حشدت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مزيجًا من التحالفات داخل اليمن للقتال. ولكن في الآونة الأخيرة، اختلفت هاتان الدولتان الثقيلتان في شبه الجزيرة العربية، مما تسبب في تفكك تحالفهما في اليمن. وتدعم الإمارات انفصال الجنوب تحت ستار المجلس الانتقالي الجنوبي (stc) بقيادة عيدروس الزبيدي، وهو جنرال سابق، على الرغم من أنه عضو في مجلس القيادة الرئاسي المدعوم من السعودية.

المنافسات الخليجية تشجع المشاحنات اليمنية، حيث يرفع الجنوبيون بقيادة الزبيدي علمًا منفصلاً فوق مساحة من ما كان يُعرف سابقًا باسم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قبل توحيدها مع الشمال في عام 1990. من المحتمل أن تضع الإمارات العربية المتحدة تحت قيادة زعيمها ، محمد بن زايد آل نهيان، عينها على الموانئ وآبار النفط في جنوب اليمن. وعلى الرغم من أنها سحبت قواتها منذ عام 2019، إلا أنها لا تزال تدعم الزبيدي عسكريًا ولديها قواعد خاصة بها في محيطه.

يسعى السعوديون الآن إلى إحباط طموحات الإمارات العربية المتحدة من خلال تأجيج التطلعات المحلية للإمارات والقبائل اليمنية القديمة ضد الدولة الانفصالية المحتملة للزبيدي. كما يأملون في شق ممر بري بين الشمال والجنوب إلى المحيط الهندي. وفي الأسابيع الأخيرة، دعم السعوديون تشكيل «مجلس وطني» في حضرموت و «تحالف القبائل» في شبوة، على بعد أكثر من 500 كيلومتر شرق مقر الزبيدي في عدن. لقد تحولت التوترات بالفعل إلى أعمال عنف. واشتبكت الميليشيات الموالية لمجلس حضرموت في سيئون مع المتظاهرين المؤيدين للزبيدي. وقد تصارع الجانبان من أجل السيطرة على المكلا، وهي ميناء جنوبي آخر.

كما تهدد أجزاء أخرى من اليمن بالانفصال. لا تزال جيوب القاعدة كامنة في المناطق النائية من حضرموت. تتمتع محافظتا مأرب وتعز بعلاقات وثيقة مع حزب الإصلاح، وهو فصيل مقرب من جماعة الإخوان المسلمين، وهي حركة إسلامية تدعمها دولة قطر الخليجية الغنية بالغاز. خوفًا من الخسارة أمام دول الخليج الأكثر ثراءً، قد ترغب عمان، جارة اليمن الشرقية، في وضع محافظة المهرة اليمنية المجاورة تحت جناحها.

هذا التشرذم يمثل هدية السماء للحوثيين. فقبل عشرين عامًا، كانوا مجموعة قوية من القبائل الشمالية المتمردة التي اتبعت فرعًا من الإسلام الشيعي وغالبًا ما اضطرت إلى الاختباء في الجبال والكهوف من السلطات في صنعاء. والآن يسيطرون على البلاد، حيث أن قيادتهم متحدة ومرتبطة بغراء ديني. وبفضل الأسلحة والتدريب من إيران ووكيلها الشيعي اللبناني، حزب الله، تمكنوا من السيطرة على صنعاء والساحل الشمالي وصولاً إلى ميناء الحديدة، على الرغم من سنوات من الهجمات اليمنية المضادة المدعومة من السعودية. لقد ردوا على القصف الجوي من قبل السعوديين بهجمات الصواريخ والطائرات بدون طيار في عمق المملكة العربية السعودية وحتى الإمارات العربية المتحدة.

وقد حاول السعوديون منذ ذلك الحين كسب الحوثيين مرة أخرى إلى الداخل، حيث رفعوا حصارهم عن الحديدة، وسمحوا باستئناف الرحلات الجوية إلى صنعاء، وأرسلوا وفدًا للتفاوض مع الحوثيين دون استشارة مجلس القيادة الرئاسي. كما سمحوا لقائد حوثي بالسفر مع أتباعه إلى

المملكة العربية السعودية للحج، في مكة. كما اقترحوا دفع رواتب حكومة الحوثيين. حتى أن بعض مستشاري محمد بن سلمان اقترحوا أنه في أعقاب تقارب المملكة مع إيران في مارس الماضي، قد يشكل السعوديون تحالفًا كاملاً مع الحوثيين.

لكن وقف إطلاق النار لم يؤد إلا إلى تشجيع الحوثيين ضد السعوديين. إنهم يحتفلون بانتصار أفقر دولة عربية على الأغنى، ويطالبون بالتعويضات. وفي الخطب، يصور زعيمهم، عبد الملك الحوثي، نفسه على أنه الحاكم الشرعي للأمة، أو العالم الإسلامي، وذلك بفضل نسبه من النبي محمد. حتى أن بعض الحوثيين يحلمون بغزو مكة والمدينة، أقدس الأماكن الإسلامية، ويزعمون أنها أجزاء تاريخية من اليمن. عندما وصل وفد سعودي إلى صنعاء في أبريل، تم الاستهزاء بهم كمعتدين وليس صانعي سلام. وفي هذا السياق، يقول عبد الغني الإرياني، الوسيط اليمني السابق: «لقد استسلم السعوديون لمعظم مطالب الحوثيين السخيفة ولم يحصلوا على شيء في المقابل».

منذ وقف إطلاق النار، عزز الحوثيون أيديولوجيتهم في أراضيهم، وحاولوا توسيع نطاق نفوذهم في أماكن أخرى. لم يكد السعوديون يرفعون حصارهم عن الحديدة حتى هاجم الحوثيون عدن وأعلنوا مقاطعة أي سلع مستوردة من الجنوب. وفي أواخر العام الماضي هاجموا منشآت النفط في الجنوب. وفي الآونة الأخيرة، حشدوا قواتهم حول مدينة تعز، وهي معقل تسيطر عليه الحكومة المعترف بها دوليًا والتي كانت ذات يوم قاعدة صناعية لليمن.

يخشى العديد من اليمنيين الآن من سقوط الحكومة الرسمية. وفي حين يعد السعوديون بتقديم مساعدات للحوثيين، إلا أنهم خفضوا بشكل حاد الأموال لحلفائهم اليمنيين. «إنهم يدفعون لرونالدو ما يقرب من 33 مليون يمني»، يشكو براء شيبان، مراقب يمني في لندن، في إشارة إلى لاعب كرة قدم برتغالي اشتراه نادي سعودي مؤخرًا. كما حرمت هجمات الحوثيين الجنوب من عائدات النفط والجمارك، مما زاد من تآكل القاعدة الاقتصادية للحكومة. فالريال هناك يساوي حوالي ثلث قيمته في الشمال الذي يسيطر عليه الحوثيون. يعتقد علي البخيتي، المتحدث السابق باسم الحوثيين المنفي في بريطانيا، أن اليمن قد يظهر مرة أخرى كدولة واحدة، مهما كانت رغبة سكانها. «ففي نهاية المطاف، سيلتهمهم الحوثيون جميعًا».

https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2023/08/09/can-yemen-hold-together

زخم التغيير يمكن أن يتزايد في اليمن

هيئة التحرير

تُظهر الجهود المشتركة لمنع حدوث تسرب نفطي كبير من الناقلة صافر وتأمين إطلاق سراح العديد من موظفي الأمم المتحدة الذين يحتجزهم المتطرفون أن صعوبة الصراع تتصدع.

إذا كان بالإمكان تعريف الصراع في اليمن بشيء، فإنه يتسم بعدم القابلية للحل والتكلفة الرهيبة التي ألحقها بشعبه. استمر القتال في أحدث حرب في البلاد طوال معظم العقد الماضي، ولا تزال الفصائل المختلفة متباعدة سياسيًا، كما تستمر واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم لسنوات. لفترة طويلة، بدا الأمل في إحراز أي تقدم نحو حل الوضع ساذجًا، لكن ربما بدأ التغيير في الآونة الأخيرة.

في الآونة الأخيرة، قالت الأمم المتحدة إن 1.14 مليون برميل من النفط على متن ناقلة صدئة على البحر الأحمر تسمى FSO Safer قد تم نقلها إلى سفينة أخرى، مما أدى إلى تجنب كارثة بيئية فورية على بعد 8 كيلومترات من الساحل اليمني والتي كانت ستكلف ما يقدر بنحو 20 مليار دولار لتنظيفها. كانت الأمم المتحدة تحذر منذ سنوات من أن صافر البالغة من العمر 47 عامًا كانت معرضة لخطر التفكك أو الانفجار بعد تركها دون مراقبة وتحللها بعد اندلاع الحرب. لو سُمح بحدوث ذلك، لكان قد تسرب أربعة أضعاف كمية النفط في البحر مثل كارثة إكسون فالديز عام 1989 قبالة ألاسكا.

استغرقت هذه العملية البحرية الصعبة تقنيًا سنوات لتنظيمها وتنفيذها، وكثيراً ما تعثرت الخطط في الخلافات السياسية والدبلوماسية والمالية. وفي نهاية المطاف، اتفق المجتمع الدولي والحكومة اليمنية والمتمردون الحوثيون في البلاد على طريقة للمضي قدمًا وتمكنوا من تجنب ما وصفه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس بأنه كان يمكن أن يكون «كارثة بيئية وإنسانية هائلة».

وكانت هناك علامات مشجعة أخرى على التقدم. هذا الشهر، ساعدت الإمارات في تأمين إطلاق سراح العديد من موظفي الأمم المتحدة الذين تم اختطافهم في اليمن قبل 18 شهرًا. تم القبض على الرجال الخمسة، بمن فيهم مواطن بنغلاديشي، في محافظة أبين قبل 18 شهرًا من قبل القاعدة في شبه الجزيرة العربية بعد عودتهم من مهمة ميدانية. أعربت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء بنغلاديش، عن امتنانها في مكالمة هاتفية مع الرئيس الشيخ محمد يوم الاثنين لجهود الإمارات العربية المتحدة.

وفي اليوم نفسه، وصل المبعوث الأمريكي الخاص تيم ليندركينغ إلى الخليج كجزء من الجهود للمساعدة في «إطلاق عملية سلام شاملة» في اليمن، حسبما ذكرت وزارة الخارجية.

وقد حدثت هذه التطورات وسط فترة من الهدوء النسبي في اليمن. وساعدت الأمم المتحدة في التوسط للتوصل إلى هدنة العام الماضي بين الحكومة والحوثيين المدعومين من إيران، مما أنهى معظم القتال. وقد خلق هذا مساحة للتقدم في قضايا مثل Safer والرهائن.

ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. النفط من صافر موجود الآن على متن سفينة أخرى، قال موظف كبير في شركة النفط اليمنية لصحيفة The National إنها تبلغ من العمر 15 عامًا و «غير فعالة من الناحية الفنية والمالية». هناك أيضًا فجوة تمويل قدرها 22 مليون دولار لسحب Safer إلى ساحة الخردة. وسيعمل السيد ليندركينغ مع الجهات المانحة للمساعدة في جمع الأموال و «معالجة جميع التهديدات البيئية المتبقية»، وفقًا لوزارة الخارجية. التطورات الكارثية الأخرى في اليمن، مثل انتشار الأمراض وزيادة مستويات الفقر، يجب أن تجذب انتباه العالم أيضًا.

تتزايد قوة الدفع نحو التوصل إلى حل سياسي وينبغي أن تكون الفوائد الكبيرة التي يمكن الحصول عليها من التسوية والحوار واضحة للعيان لجميع الأطراف المعنية. لقد حان الوقت للبناء على هذه المكاسب والبدء في المضي قدمًا من إدارة الصراع إلى إنهائه.

https://www.thenationalnews.com/opinion/editorial/2023/08/15/yemen-/conflict-fso-safer-houthis

تحليل: نظرة عامة على اقتصاد الحرب في اليمن

نعمان أحمد

commonspace.eu

بالنسبة للعديد من اليمنيين، خلقت سنوات الحرب المستمرة بلدًا بدون أي وجهة واضحة. تعاني البلاد من انهيار اقتصادي شامل ويحتاج الملايين إلى مساعدات طارئة. في بلد تُتخذ فيه القرارات الرئيسية من قبل جهات خارجية بدلاً من جهات محلية، أتاح الضعف في الاقتصاد فرصة سانحة للجهات الفاعلة لاكتساب النفوذ والاستفادة من خلق اقتصاد الحرب.

من الناحية المفاهيمية وفي أبسط أشكاله، فإن اقتصاد الحرب هو «استمرار الدورة الاقتصادية بوسائل أخرى». يمكن أن يختلف الغرض من استخدام «وسائل أخرى» في اقتصاد الحرب. تتمثل جوانبها السلبية، التي نلاحظها في اليمن، في استخدام مجموعة واسعة من الفرص والأدوات والوسائل المتاحة من قبل الجماعات المتحاربة في سياق معين لكسب رأس المال الاقتصادي أو الميزة، بغض النظر عن مدى عدم أخلاقية هذه الأساليب ودون اعتبار لنتائج الصراع. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تشمل جوانبها الإيجابية استخدام النشاط الاقتصادي المباشر والقوانين لزيادة الإنفاق العسكري لغرض هزيمة الغزو الأجنبي أو منعه، وبالتالي إنهاء الصراع أو صده. باختصار، في كل من مظاهره الإيجابية والسلبية، يخدع اقتصاد الحرب قواعد الاقتصاد الطبيعي العادي لتحقيق أهداف معينة.

كان اقتصاد الحرب في اليمن مجديًا بسبب مجموعة واسعة من التحديات الموجودة بالفعل والتي تواجه الدولة اليمنية، وأهمها الفساد المالي والإداري، ونقص الكفاءات، والمحسوبية، ومحفظة الصادرات الضعيفة. من المرجح أن يؤدي استخدام تكتيكات اقتصاد الحرب من قبل الأطراف المتحاربة لزيادة الإيرادات إلى تعقيد مثل هذه التحديات.

التحديات التي تؤدي إلى اقتصاد الحرب

يعتمد الاقتصاد اليمني، للأسف، بشكل أساسي على عائدات النفط والغاز، التي تمثل 70-80٪ من ميزانية الحكومة و 90٪ من إجمالي الصادرات. اعتمد النظام السابق على الاقتصاد الريعي النفطي والمساعدات الدولية وتحويلات المغتربين، مما أعاق بناء اقتصاد وطني قوي. كما شهدت اليمن فترات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما أدى إلى سلسلة من الصراعات الداخلية، مدعومة أحيانًا بدعم وتدخل إقليمي خارجي، مما أضاف عبئًا إضافيًا على اقتصاد البلاد. مثل هذه الأحداث، إلى جانب اعتماد البلاد على الواردات، زرعت تصورًا بين المجتمع الدولي بأن الحكومة ضعيفة وغير شريفة ولا يمكن الاعتماد عليها.

كما توقف إنتاج النفط والغاز في أعقاب الانقلاب الحوثي ضد الحكومة في عام 2014، كما تراجعت المساعدات الدولية، في شكل منح وقروض للتنمية، مع تحول الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي في اليمن إلى القضايا الأمنية والإنسانية. مثلت أول سنتين من الحرب هدنة اقتصادية استنفدت خلالها جميع احتياطيات النقد الأجنبي. بعد ذلك، تم نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن مما أدى إلى تقسيم نقدي جعل واقع الحياة الاقتصادية اليومية للمواطن البسيط معقدًا للغاية. كان إجراء المعاملات المالية صعبًا للغاية بسبب النظام المالي المنقسم وغياب القوانين واللوائح المالية والنقدية الشاملة.

كما كان للخسائر في الأرواح تداعيات اقتصادية. كان معظم ضحايا الحرب في الفئة العمرية التي من المفترض أن تكون في ذروة إنتاجيتهم وكانت المعيل لعائلاتهم. وفي غيابها، تُترك الأسر بدون معيل مما يتسبب في عبء اقتصادي واجتماعي على الدولة والمجتمع.

وتعليقًا على هذا الأمر، يقول نبيل الشرعبي، الباحث المتخصص في الشؤون الاقتصادية، إنه «نتيجة لما تعرض له الاقتصادان العام والخاص، تعرض الاقتصاد الجزئي المتعلق بالأسر والأفراد أيضًا لأضرار كبيرة... فقد مئات الآلاف من العمال مصادر دخلهم الوحيدة، وفقد موظفو الدولة التدفق المستمر لرواتبهم، وأصبح الكثيرون غير قادرين على تعليم أطفالهم أو توفير الاحتياجات الأساسية لعائلاتهم».

استغلال اقتصاد الحرب في اليمن

الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى

تُظهر البيانات من مصادر يمنية مختلفة أنه في المناطق التي تفتقر فيها الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية إلى الشرعية أو لا تستطيع ممارستها، تمارس جهات فاعلة أخرى غير تقليدية (عادة زعماء القبائل) وظائف الدولة. وكثيرا ما تضطر المنظمات الدولية التي تسعى إلى تقديم المساعدة إلى التواطؤ مع تلك القوى غير التقليدية. غالبًا ما تعمل منظمات الإغاثة جنبًا إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني لأن الأخيرة يمكنها التعبئة على الأرض من خلال تجنيد السكان المحليين والوصول إلى المواقع الجغرافية النائية. ومع ذلك، تجد منظمات المجتمع المدني نفسها في صراع مع السلطات غير التقليدية، حيث يُنظر إليها على أنها أذرع للقوى الأجنبية، ويُنظر إلى عملها كمقدمي مساعدات على أنه أداة اجتماعية سياسية أجنبية تُقابل بدورها بالرفض والعرقلة. هذا الوضع غير المستدام يدفع المنظمات الإنسانية إلى دفع رشاوى أو ضرائب والالتزام بالقواعد التي

تعرض حيادها للخطر. ثم يتم استخدام الدخل من هذه الضرائب لتمويل العمليات المسلحة، ودفع رواتب المقاتلين، وكذلك تجنيد الأطفال في المعارك.

تظهر التحقيقات التي أجرتها وكالة أسوشيتد برس (AP) التلاعب بالمساعدات من قبل الحوثيين. وقد جعلت الجماعة المتمردة السماح بالوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها مشروطًا بمجموعة من الشروط التي رفضتها وكالات الإغاثة في البداية ولاحقًا جزئيًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنها ستمنح الحوثيين نفوذًا أكبر على من يتلقى المساعدات. ومع تردد منظمات الإغاثة وتأرجحها ذهابًا وإيابًا مع مطالب الحوثيين، تمكنت الأخيرة من كسب اليد العليا، مما تسبب في اضطرابات في تسليم المساعدات والسماح للحوثيين بتحويل المساعدات لدعم جهودهم الحربية.

الجماعات المسلحة والميليشيات

بخلاف المنظمات الإنسانية، تهيمن على اقتصاد الحرب ثلاث جماعات مسلحة غير حكومية ومدعومة إقليمياً تتمتع بالسيطرة العسكرية على قدرات اقتصادية مهمة موزعة على مناطق جغرافية مختلفة: ميليشيا الحوثي، والمجلس الانتقالي الجنوبي، وبعض بقايا الحرس الجمهوري القديم، الذي تم تجديده الآن كمقاومة وطنية. يبحث هذا القسم في التدابير والممارسات التي اتخذتها هذه القوات.

الإيرادات والرسوم الجمركية في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة:

تعد الإيرادات المحلية من أهم الموارد المالية التي تحصل عليها الجماعات في المناطق الخاضعة لسيطرتها، حيث تعتمد هذه الجماعات عليها لتمويل حربها.

وبحسب ادعاءات الحكومة اليمنية الرسمية، تصل عائدات الحوثيين من المناطق الخاضعة لسيطرتهم إلى أكثر من 1.7 مليار دولار سنويًا حيث فرضوا رسومًا جمركية جديدة لمواجهة نقص الإيرادات. قام الحوثيون بجمع هذه التعريفات الجمركية الجديدة من خلال إنشاء نقاط ومنافذ تحصيل في بعض مداخل المدن وكذلك الموانئ الرئيسية الخاضعة لسيطرتهم. يعد ميناء الحديدة أحد أهم وأكبر الموانئ البحرية اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي التي تدخل من خلالها غالبية البضائع إلى الأجزاء الشمالية من اليمن.

وفي منطقة المخا، يخضع الميناء الرئيسي لسيطرة المقاومة الوطنية، التي تسيطر على جميع العمليات التجارية، وتفرض الرسوم الجمركية، وتتحكم في عمليات الاستيراد/التصدير. تمثل الأموال من هذه الموارد مصدرًا مستقلاً للإيرادات وبالتالي تمويل المقاومة الوطنية.

في ميناء عدن الجنوبي، يتقاسم المجلس الانتقالي الجنوبي الإيرادات مع الحكومة بينما يقوم أيضًا بتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية الخاصة به. كما أن المجلس الانتقالي الجنوبي قادر على ممارسة النفوذ من خلال وجود جهاز إداري خاص به مواز للحكومة الرسمية مما يسمح له بجني إيرادات إضافية.

نهب وتسويق المساعدات الإنسانية

لقد استغلت جميع الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة الوضع الإنساني في مناطق سيطرتها. وكما ذُكر آنفاً، يتضح ذلك في التقارير التي تتحدث عن الاستيلاء على المساعدات ونهبها وفرض القيود عليها مع تحويلها أيضاً لأغراض سياسية وعسكرية. وإلى جانب الاستيلاء على المساعدات، طورت الجماعات المسلحة أيضًا سوقًا تجاريًا لإدارة هذه المساعدات من خلال المتعاقدين والمنظمات الموازية التي تشتري المساعدات وتبيعها بدلاً من تقديمها دون أي تكلفة.

مجموعات نقاط التفتيش

على جميع الطرق الرئيسية والفرعية المؤدية إلى المدن الرئيسية وعلى جميع جوانب خط المواجهة، هناك المئات من نقاط التفتيش الأمنية التابعة للميليشيات. تفرض هذه النقاط رسومًا غير رسمية على جميع أنواع المنتجات التجارية وكذلك على المسافرين. وتضاف هذه الرسوم الإضافية، التي يتم الحصول عليها في البداية عن طريق الابتزاز، إلى الضرائب والجمارك على السلع في نقاط الدخول والموانئ. أصبح تحصيل الرسوم الإضافية لاحقًا عملية سلسة وتم تطبيعها كمصدر منتظم ثابت للدخل.

التهريب

لقد تحول الساحل اليمني، الذي يبلغ طوله 2500 كيلومتر والذي يرتبط بطرق التجارة البحرية الرئيسية، إلى خط أمامي لتهريب الإمدادات الطبية والسلع الاستهلاكية والسجائر والأسلحة والمخدرات، من بين أمور أخرى. وتشكل عائدات التهريب مصدرا رئيسيا لإيرادات الجماعات المسلحة والميليشيات. لقد كانت مصدرًا سهلاً للإيرادات بسبب سيطرة الميليشيات على الهياكل العسكرية والأمنية الرئيسية. تختلف طرق وآليات التهريب في جميع أنحاء اليمن وبدرجات متفاوتة من الدعم الأجنبي، ولم يتضح بعد ما إذا كانت الميليشيات المختلفة تتعاون في التهريب، وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أي مدى.

وقد سمحت هذه الممارسات للجماعات المسلحة والميليشيات بالصمود والاستمرار والحصول على الموارد المالية لتمويل المجهود الحربي، والبقاء حازمين في الصراع الحالي وتقديم الدعم اللوجستي اليومي للجبهة، وإنشاء اقتصاد حرب موازٍ كبديل للاقتصاد الرسمي.

الخلاصة: معالجة اقتصاد الحرب في اليمن

تشارك القوى السياسية المختلفة التي كانت مهمشة أو غير معروفة سابقًا في تدهور الاقتصاد التقليدي وظهور اقتصاد الحرب الذي يتميز إلى حد كبير بالفساد في العديد من أجزاء الحياة اليومية. على الرغم من وجود وكالات وقوانين لمكافحة الفساد، لا يتم تطبيق هذه القوانين. ومع ذلك، وفقًا للعديد من الخبراء، لا تزال المعضلة الرئيسية لمكافحة الفساد واقتصاد الحرب في اليمن هي الافتقار إلى الإرادة السياسية. يجب أن تحصل أي مبادرة لمكافحة الفساد ومعالجة الوضع الاقتصادي في اليمن ليس فقط على الإرادة السياسية ولكن أيضًا على إرادة الشعب للضغط على السلطات لفعل شيء حيال ذلك.

يجب أن تتضمن التسوية السياسية القادمة مجموعة من التدابير الاقتصادية العاجلة والأساسية لغرض إعادة اقتصاد الحرب إلى الاقتصاد العادي. ستتطلب العودة إلى هذه الحالة من الاقتصاد العادي تحليلاً لحالة الاقتصاد قبل الحرب وتتبع جميع التغييرات التي فرضتها الحرب والأطراف المتحاربة، وبالتالي تحديد الأهداف الاقتصادية لعكس العملية. يمكن التغلب على الانقسامات النقدية من خلال توحيد السياسات النقدية للبنك المركزي وتشكيل مجلس إدارة في المستقبل سيوافق على تدابير اعتماد سياسات نقدية فردية.

إن اتخاذ مثل هذه الخطوات الحاسمة لعكس سلسلة العمل سيتطلب بلا شك التوصل إلى اتفاق سياسي شامل. لا يزال مستقبل الاقتصاد اليمني يعتمد على القرارات السياسية التي يمكن أن تغير واقع التوازن السياسي الحالي لصالح حكومة مركزية قوية تسيطر على جميع مصادر الإيرادات وإدارة الأصول. ستكشف أي محادثات سياسية قادمة في نهاية المطاف عن إمكانية تحقيق هذه الحكومة المركزية القوية.

https://www.commonspace.eu/analysis/analysis-overview-war-economy-yemen

هل إيران شريك سلام موثوق في الشرق الأوسط؟

Geopolitical Monitor

منذ اتفاقية السلام التي توسطت فيها الصين في مارس 2023 بين المملكة العربية السعودية وإيران، يراقب المجتمع الدولي عن كثب الآثار المترتبة على الاستقرار الإقليمي والمشهد السياسي في الشرق الأوسط. ومنذ ذلك الحين، انخرطت المملكة العربية السعودية وإيران بجد في عملية تطبيع علاقاتهما الثنائية وتعزيز العلاقات الدبلوماسية. ورافق القرار لاحقًا إعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية بعد تعليق استمر لأكثر من عقد. علاوة على ذلك، تم تسهيل المساعي الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز علاقات أوثق بين إيران ومصر بنجاح من خلال وساطة العراق وسلطنة عمان. على الرغم من الاندماج التدريجي، والذي يفترض أنه منهجي لإيران في العالم العربي، يبقى السؤال الرئيسي هو ما إذا كانت إيران دولة موثوقة يمكن للدول العربية الاعتماد عليها لبناء السلام. لسوء الحظ، فإن الإجابة القصيرة هي «لا».

كانت التوترات الجيوسياسية المستمرة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وإيران قضية مستمرة، وتشكل استمرارية اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه مؤخرًا بين المملكة العربية السعودية وإيران مصدر قلق كبير. إن التدقيق الشامل للأداء التاريخي لإيران على مدى العقود الأربعة الماضية وسلوكها المقلق في الآونة الأخيرة يلقي بظلال من عدم اليقين على موثوقية إيران في اتفاق السلام. يساهم وجود تدخلات إيران الإقليمية المزعزعة للاستقرار، إلى جانب الاختلافات الأيديولوجية الرئيسية وانعدام الثقة منذ فترة طويلة، في الشكوك السائدة المحيطة بإمكانية السلام بين إيران والدول العربية.

وقد ساهمت سياسة إيران الخارجية التدخلية المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط، بما في ذلك دعمها للميليشيات الوكيلة، بشكل كبير في عدم الاستقرار الإقليمي. كان لتسليح إيران

وتمويلها لجماعات مثل الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان والفصائل الشيعية في العراق تأثير مباشر على تصاعد الصراعات وتفاقم التوترات في المنطقة. وعلاوةً على ذلك، غالبًا ما يستند دعم إيران لهذه الجماعات إلى تعزيز الانقسامات الدينية والطائفية، مما يجعل من الصعب إنشاء اتفاقية سلام مستدامة تعالج المظالم الطويلة الأمد مع إيران. ومع ذلك، لا يمكن لأحد أن ينكر وجود اختلافات أيديولوجية كبيرة بين إيران ومعظم الدول العربية السنية. على سبيل المثال، تمثل إيران ومعظم الدول العربية فروعًا متعارضة داخل العالم الإسلامي. في حين أن معظم الدول العربية تلتزم بالفرع السني للإسلام، إلا أن إيران ذات أغلبية شيعية. وقد أدت هذه الاختلافات الأيديولوجية، إلى جانب السعي إلى الهيمنة الإقليمية، إلى تغذية ديناميكية تنافسية لعقود بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ككل. تشكل أيديولوجية إيران الثورية وطموحها لتصدير مُثلها الثورية عقبة كبيرة أمام أي تطبيع هادف ومفاوضات سلام. يُعتبر الخطاب الثوري الإيراني، الذي يتضمن بيانات تدعو إلى الإطاحة بممالك إقليمية أخرى، تهديدًا كبيرًا وينظر إليه مجلس التعاون الخليجي بتشكك كبير، مما أدى إلى عدم ثقة تاريخي بين معظم الدول العربية وإيران.

أدت عقود من التوترات التاريخية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي إلى تآكل الثقة في كلا الجانبين. تعود هذه العلاقات المريرة إلى النزاعات حول الأراضي والسيطرة على الأماكن المقدسة في المملكة العربية السعودية والتنافس على الهيمنة الإقليمية. إن الأحداث الأخيرة، مثل تورط إيران المزعوم في هجمات 2019 على منشآت النفط السعودية، لم تؤد إلا إلى تعميق حالة عدم الثقة هذه. وعلاوة على ذلك، دعمت إيران علناً الحوثيين في اليمن في الحرب ضد المملكة العربية السعودية على مدى السنوات الماضية. يُعد بناء الثقة عنصرًا حاسمًا لأي اتفاق سلام ناجح، ولكن نظرًا للعداء التاريخي بين إيران والمملكة العربية السعودية؛ يبدو تحقيق ذلك بمثابة معركة شاقة، خاصة وأن إيران تُظهر سلوكًا عدوانيًا تجاه الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي المجاورة مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت. لقد مرت أربعة أشهر فقط منذ إبرام اتفاقية السلام بين المملكة العربية السعودية وإيران، إلا أن المملكة العربية السعودية تخضع الآن لاختبار من قبل إيران بشأن رد فعلها تجاه مواقف الأخيرة بشأن النزاعات مع الإمارات العربية المتحدة حول ثلاث جزر، والاستيلاء المستمر على ناقلات النفط في مضيق هرمز، والنزاع المتنامي بين إيران والكويت حول حقل الدرة للغاز. تشير كل هذه الحوادث في مثل هذا الوقت القصير إلى أن إيران ملتزمة بنفس أيديولوجية الهيمنة الإقليمية وأن اتفاقية السلام مع المملكة العربية السعودية قد تكون مجرد وسيلة مؤقتة لإيران لمواصلة متابعة طموحاتها الإقليمية واستراتيجيتها الكبرى. يثير التاريخ المضطرب الذي يتميز بسنوات من المنافسات الأيديولوجية والجيوسياسية والطائفية، إلى جانب السلوك الحالي لإيران مع دول مجلس التعاون الخليجي المختلفة، أسئلة حول ما إذا كانت إيران ستلتزم بالتمسك بشروط اتفاقية السلام أم أنها ستعود إلى سلوكها العدائي السابق. من الضروري توخي الحذر والتأكد من أن إجراءات إيران تتماشى مع تعهداتها الدبلوماسية. وبخلاف ذلك، فإن سلوك إيران لا يقوض روح الدبلوماسية فحسب، بل يثير أيضًا الشكوك حول الأهداف النهائية المحتملة لإيران في أي اتفاق سلام، بما في ذلك إمكانية السعي إلى تهميش خصومها العرب الإقليميين.

لطالما كان البرنامج النووي الإيراني قضية مثيرة للجدل على الساحة الدولية وتهديدًا خطيرًا لمجلس التعاون الخليجي. على الرغم من اتفاقية السلام مع المملكة العربية السعودية، فقد وصل البرنامج النووي الإيراني بالفعل إلى مرحلة تقترب فيها البلاد جدًا من تطوير سلاح نووي في فترة زمنية قصيرة، إذا قررت القيام بذلك. وبالتالي، وبغض النظر عن أي حوار «ودي» حالي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن خطر امتلاك إيران للسلاح النووي لا يزال قائماً.

علاوة على ذلك، تساهم علاقات إيران المتوترة مع المجتمع الدولي أيضًا في عدم موثوقيتها في اتفاقيات السلام مع أي دولة في مجلس التعاون الخليجي. إن فشل البلاد في الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، التي كانت تهدف إلى الحد من تطوير البرنامج النووي الإيراني، قد أثار بالفعل مخاوف بشأن التزامها باحترام الاتفاقيات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مواقف إيران المتضاربة مع المجتمع الغربي تجعلها تميل إلى العمل في مضيق هرمز بطريقة مزعزعة للاستقرار، وممارسة الضغط على المجتمع الدولي من خلال تعطيل التدفق الحر لناقلات النفط. ويتجلى ذلك في محاولات إيران الأخيرة للاستيلاء على ناقلات النفط، بما في ذلك تلك التي كانت مسافرة من دبي إلى الفجيرة في مايو 2023. قد يفسر هذا أيضًا سبب قرار الولايات المتحدة (الولايات المتحدة) إرسال مشاة البحرية والطائرات المقاتلة والمزيد من السفن الحربية إلى الشرق الأوسط وسط تصاعد التوترات مع إيران بسبب سلوكها العدواني تجاه السفن التجارية. وفي رد فعل محتمل على هذه التحركات الأمريكية، أطلقت إيران تدريبات للقوات الجوية الأسبوع الماضي. وإذا كان هناك أي شيء يمكن استنتاجه من السلوك الإيراني، فهو حقيقة أن إيران لم تتعلم الدرس من العملية الأمريكية «Praying Mantis» في عام 1988، والتي قضت حرفيًا على البحرية الإيرانية في أقل من 24 ساعة.

تجدر الإشارة إلى أن أحد الأسباب المهمة للتشكيك في موثوقية إيران في الالتزام بأي اتفاق سلام هو استخدامها الطويل الأمد ودعمها لمجموعات الوكلاء المختلفة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. كما ذكرنا سابقًا، من المعروف أن إيران تدعم منظمات مثل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن والفصائل المسلحة في العراق وسوريا، مما ساهم في عدم الاستقرار في المنطقة. على الرغم من اتفاق السلام مع المملكة العربية السعودية ونية إيران الاندماج مع الدول العربية الأوسع، ليس هناك ما يشير إلى أن إيران قد اتخذت أي خطوات جوهرية لوقف دعمها لهذه المجموعات الوكيلة. وبالتالي، يؤكد ذلك أيضًا أن مثل هذه الجماعات ستبقى كأدوات لإظهار القوة والعدوان في حالة اختلاف إيران مع جيرانها العرب الإقليميين. ونظرًا لأن علاقة إيران مع المجموعات الوكيلة تسمح بالإنكار المعقول، فمن الصعب تحميل البلاد المسؤولية الكاملة عن أفعالها وانخراطها في الأنشطة التخريبية في الشرق الأوسط، حتى لو اعترفت إيران علنًا بالتزامها بالسلام.

على الرغم من أن اتفاقية السلام بين المملكة العربية السعودية وإيران قد تمت بوساطة الصين، والتي أظهرت أيضًا اهتمامًا متزايدًا بلعب دور مؤثر أكبر في الشرق الأوسط، إلا أن تأثير الصين الفعلي على سلوك إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي يخضع الآن للاختبار. السؤال الرئيسي هو: ما مدى أهمية الصين للمصالح الأمنية الاستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي؟ في هذا الصدد، غالبًا ما تلتزم الصين بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بما في ذلك إيران. يشير هذا النهج إلى أنه من غير المرجح أن تتخذ الصين موقفًا قويًا ضد الأنشطة الإيرانية التي قد تعتبر تهديدًا لمجلس التعاون الخليجي. علاوة على ذلك، فإن سجل الصين الحافل بالموازنة الدقيقة لتحقيق مكاسب اقتصادية والتناقض في الأزمات الدولية يثير الشكوك حول التزامها بدعم المخاوف الأمنية لمجلس التعاون الخليجي أو أن تصبح شريكًا أمنيًا فعالًا لدول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من كونها واحدة من المشترين الرئيسيين للطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من حقيقة أن الصين تعمل بشكل متزايد على تطوير قدراتها العسكرية، إلا أنها تفتقر حاليًا إلى الوجود والقدرة اللازمين لضمان أمن دول مجلس التعاون الخليجي بشكل فعال. وفي حين تحتفظ الصين بقاعدة بحرية في جيبوتي وتقوم بتوسيع وجودها البحري في المحيط الهندي، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى البنية التحتية العسكرية

اللازمة واستراتيجية الدفاع الإقليمية الشاملة لحماية دول مجلس التعاون الخليجي بشكل مناسب من التهديدات الإيرانية. هذا النقص في القدرة العسكرية يولد المزيد من الشكوك حول مكانة الصين كشريك أمني في الشرق الأوسط.

وبالمثل، ونظراً للعلاقات الاستراتيجية بين روسيا وإيران، فضلاً عن العلاقات الوثيقة بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن يكون من الإنصاف افتراض عدم التوافق الروسي مع المخاوف الأمنية لمجلس التعاون الخليجي. تاريخيًا، نظرت دول مجلس التعاون الخليجي إلى إيران كتهديد أساسي بسبب دعمها للجماعات الوكيلة، ونفوذها التوسعي، وبرنامجها النووي. من ناحية أخرى، ركزت روسيا اهتمامها على مخاوفها الأمنية والديناميكيات الإقليمية الأخرى، مثل الصراع في أوكرانيا وعلاقاتها مع حلف شمال الأطلسي. هذا الاختلاف في الأولويات يقلل من موثوقية روسيا عندما يتعلق الأمر بالشراكة الفعالة مع دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التهديدات الإيرانية. علاوة على ذلك، كانت روسيا المورد الرئيسي للأسلحة لإيران على مدى العقود الماضية، وقد تم تعزيز هذا التعاون الدفاعي منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية. ومع ذلك، من الواضح أن الولايات المتحدة ستظل الشريك الأمني الاستراتيجي لمجلس التعاون الخليجي في مواجهة التهديدات الإيرانية. وفي ظل الوجود العسكري القوي في الشرق الأوسط، والمواءمة المتزايدة للمصالح الاستراتيجية، والسجل حافل في مواجهة التهديدات الإقليمية، فإن الولايات المتحدة قادرة بلا شك على مواجهة التهديد الإيراني في المنطقة أثناء تطوره.

وفي حين أن آفاق السلام بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي الأوسع هي فكرة جذابة، إلا أنه من الضروري النظر إلى موثوقية إيران كشريك مفاوض بموضوعية. إن المضايقات المستمرة للسفن في مضيق هرمز، والتدخلات الإقليمية المزعزعة للاستقرار التي تديمها إيران، والاختلافات الأيديولوجية، والطموحات النووية، والتاريخ الطويل من عدم الثقة، كلها تشير إلى إيران كمرشح غير موثوق به لاتفاق سلام. إن أي مفاوضات هادفة ستتطلب تحولًا جوهريًا في سلوك إيران والتزامًا باحترام السيادة الوطنية. وإلى أن تتغير هذه العوامل، تظل الشكوك مبررة، ويبدو السلام العملي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي بعيد المنال. علاوة على ذلك، فإن الاعتماد الكامل على الصين للتأثير على سلوك إيران يمكن أن يكون ذا فائدة ضئيلة. في حين لا يمكن إنكار نفوذ الصين المتزايد وعلاقاتها الاقتصادية في الشرق الأوسط، فإن ترابطها الاقتصادي، وسياسة عدم التدخل، وموقفها غير المتسق من الصراعات الإقليمية، والمعضلة الأمنية في بحر الصين الجنوبي، والقدرات العسكرية الإقليمية المحدودة تساهم في حقيقة أن الصين لديها قدرة محدودة على حماية المصالح الأمنية الاستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي. ولضمان استقرار وأمن دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التهديدات الإيرانية، يجب على دول مجلس التعاون الخليجي العمل على زيادة تعزيز تعاونها الدفاعي وشراكاتها الأمنية مع الولايات المتحدة، التي تظهر بالفعل فهمًا عميقًا لتعقيدات المنطقة وتمتلك الالتزام اللازم والقدرات العسكرية للعمل في الدفاع عن المصالح الإقليمية المشتركة.

https://www.geopoliticalmonitor.com/is-iran-a-reliable-middle-east-peace-partner/

الصراع السعودي الإماراتي يلقي بظلال من الشك على السلام في جنوب اليمن

جوناثان فينتون هارفي

على الرغم من جهود السلام الأوسع نطاقا في البلاد، تتنافس المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على النفوذ في جنوب اليمن، وهي منطقة ذات أهمية جيوستراتيجية كبيرة لكلا الدولتين.

اتخذت رحلة اليمن نحو السلام منعطفا أكثر تفاؤلا مع انحسار الاشتباكات العنيفة في أعقاب المحادثات بين المملكة العربية السعودية والحوثيين في أبريل.

ويأتي ذلك وسط اتجاه أوسع يتشكل تدريجيا في جميع أنحاء الشرق الأوسط، حيث يحاول المنافسون التقليديون تسوية خلافاتهم.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الوضع في اليمن ليس واضحا كما يبدو. في حين أن جهود السلام الجارية تظهر المزيد من الوعود مقارنة بالمحاولات السابقة التي تعثرت، فقد وفرت أيضا للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة فرصة للتنافس على النفوذ في جنوب اليمن، وهي منطقة ذات أهمية جيوستراتيجية كبيرة لكلا الدولتين حيث تتنافسان على مزيد من الهيمنة في الخليج.

وتظهر العلاقة "العدائية" المتصورة بين البلدين علامات على التوتر، وفي حين أن ديناميكياتهما التنافسية قد تستمر على المدى القصير، إلا أنها قد تخاطر أيضا بإثارة المزيد من التوترات في الجنوب.

في السابق، لم تبد كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة اهتماما كبيرا بالأزمة الإنسانية في اليمن، حتى أنهما امتنعتا عن تقديم المساعدات خلال حملة لجمع التبرعات للأمم المتحدة في عام 2020. ومع ذلك، في 1 أغسطس، تعهدت المملكة العربية السعودية بتقديم 1.2 مليار دولار لدعم مدفوعات الرواتب في اليمن، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي، وتغطية النفقات التشغيلية في البلاد.

وقد قوبلت هذه الخطوة، التي تم توجيهها من خلال المجلس الرئاسي، بالثناء من رئيس المجلس، وبدا أنها محاولة من الرياض لتعزيز نفوذها على اليمن من خلال حكومة صديقة.

كما هدفت محاولات الرياض لدعم الحكومة إلى منع آمال استقلال المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم من الإمارات. جاء ذلك في الوقت الذي تخشى فيه الرياض من أن أبو ظبي قد تعطل جهود السلام في اليمن.

قال هشام الزيدي ، صحفي يمني ،*للعربي الجديد*."بالنظر إلى الوضع في حضرموت وعدن ، وكذلك تشكيل وأداء المجلس الرئاسي ، يتضح مدى عمق التوتر داخل التحالف".

"على الجانب الآخر ، يصعد المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات ويهدد بالاستيلاء على المحافظة التي تخضع الآن لسيطرة الحكومة وقوات المنطقة العسكرية 1 ، بدعم من المملكة العربية السعودية".

تشير التقارير الإعلامية الأخيرة إلى أن المملكة العربية السعودية اتخذت خطوات لإخراج قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن، مما يشير إلى تحول نحو تنفيذ اتفاق الرياض. دعمت المملكة العربية السعودية اليمن الموحد، لكن الخلافات الصريحة بين الرياض وأبو ظبي تشير إلى انقسامات حول سياساتهما الموحدة في البلاد.

وقال نبيل البكيري ، الباحث اليمني المقيم في اسطنبول ، لـ *The New Arab*: "كانت المنافسة السعودية الإماراتية على النفوذ في جنوب اليمن تنافسا مستمرا منذ البداية ، مدفوعا باهتمامهم بالتدخل في اليمن" ،

"لقد مكن الفراغ السياسي الكبير في اليمن هذا الصراع وتم ملؤه من قبل الميليشيات التي تمولها كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية".

لعب كلا البلدين، من حيث المبدأ، أدوارا كشركاء أمنيين في اليمن، لا سيما في المنطقة الجنوبية وكونهما عضوين في التحالف المناهض للحوثيين. ومع ذلك، مع انحسار الصراع مع الحوثيين في الشمال، فتح هذا الباب أمام زيادة المنافسة على جنوب اليمن.

فعلى سبيل المثال، سعت الإمارات إلى السيطرة على سلسلة من الموانئ في جنوب اليمن. هذه الخطوة هي جزء من استراتيجية أوسع لترسيخ الهيمنة في المنطقة والتواصل مع طموحاتها للسيطرة على الموانئ في القرن الأفريقي. وتهدف دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال القيام بذلك إلى تعزيز قدراتها كمركز اقتصادي بين شرق أفريقيا وجنوب آسيا.

وفي الوقت الذي يمكن فيه المجلس الانتقالي الجنوبي كشريك لتحقيق هذه الأهداف في جنوب اليمن، شرع الفصيل أيضا في حملة دبلوماسية لتأمين الدعم من القوى العالمية. وقد أنشأت مكاتب في العديد من البلدان المؤثرة ، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وروسيا ، في محاولة لكسب الدعم الدولي. ومع ذلك ، منذ تشكيله في عام 2017 ، كافح المجلس الانتقالي الجنوبي لكسب الدعم للاستقلال، بدعم أبو ظبي.

وفي الوقت نفسه، سعت المملكة العربية السعودية إلى إعادة تأكيد دورها على اليمن لتعزيز طموحاتها الإقليمية. وكما أشار المحلل الخليجي عبد الله باعبود، فإن "التركيز الأساسي لاستراتيجية الرياض البحرية يتركز على ساحلها على البحر الأحمر. ويعد تأمين هذا الممر البحري عنصرا حيويا في طموح المملكة العربية السعودية الأوسع لترسيخ مكانتها كمركز عالمي للسياحة والخدمات اللوجستية".

وهذا من شأنه أن يلقي الضوء على الأساس المنطقي وراء سعي المملكة العربية السعودية لبناء مركزها السياحي في البحر الأحمر، إلى جانب مخاوفها الأمنية على طول حدودها الجنوبية في اليمن.

هذه الاعتبارات هي عناصر حاسمة في تحولها الاقتصادي الأوسع بعيدا عن الاعتماد على النفط، على النحو المتوخى في خطة رؤية 2030 لتنويع اقتصادها بما يتجاوز اعتمادها الكبير على عائدات النفط.

وعلى الرغم من المخاوف من تجدد الاشتباكات في الجنوب، فقد خفت حدة هذه التوترات في الماضي. في أغسطس / آب 2019 ، أثارت التوترات الطويلة الأمد بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية صراعا مفتوحا بعد أن أطاح المجلس الانتقالي الجنوبي بحكومة هادي من عدن وتولى السيطرة.

وفي نهاية المطاف، تم التوصل إلى حل مؤقت، وإن كان هشا، عندما شكلت كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اتفاق الرياض. وقد خفف ذلك من المخاوف، في ذلك الوقت، من حدوث صدع أوسع بين أبو ظبي والرياض.

وبناء على هذا الاتفاق، تم إنشاء المجلس الرئاسي في أبريل 2022، بهدف معالجة وسد الفجوات الآخذة في الاتساع داخل التحالف الذي تقوده السعودية ضد الحوثيين، وتوحيد اتفاق تقاسم السلطة.

وقال الزيدي: "إن المجلس الرئاسي الذي أنشئ منذ أكثر من عام يشهد أيضا خلافا مستمرا بين أعضائه مما أثر سلبا على فعاليته في أداء واجباته".

التداعيات على استقرار اليمن

ومع ذلك، لا يزال الوضع حساسا، ويواصل المجلس الانتقالي الجنوبي جهوده لممارسة السيطرة، في حين سعت الحكومة المدعومة من السعودية إلى تحقيق نفس النتيجة. في نهاية المطاف، لم

يتخل المجلس الانتقالي الجنوبي عن رغبته في الاستقلال، ولم تكن المملكة العربية السعودية أو الحكومة اليمنية على استعداد لقبول مطالبه.

وسط محاولات لحل التنافس بينهما، كانت التوترات بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واضحة، حيث أعرب المعلقون الموالون للحكومة من المملكة العربية السعودية عن رفضهم للدور الإماراتي في اليمن.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة للمصالحة، كان ينظر إلى تصرفات أبو ظبي على أنها مثيرة للانقسام ومثيرة للجدل. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب حادث متوتر العام الماضي عندما اتهم ولي عهد الرياض، محمد بن سلمان، الإمارات بخيانة تحالفهما، مشيرا إلى أنهم "طعنونا في الظهر".

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه العلاقات المتوترة، طلب بن سلمان من مستشاريه عدم تغيير سياسة الرياض تجاه أبو ظبي، مما يسلط الضوء على ترددها في التخلي عن علاقاتهم الوثيقة. غالبا ما اعتمدت الحكومتان على نفوذ بعضهما البعض في مختلف الارتباطات في اليمن، بما في ذلك معارضة الحوثيين، مع تعزيز شراكاتهم العسكرية أيضا.

وفي ظل قيادة المملكة العربية السعودية للتدخل في اليمن، مع تطوير نفوذها في البلاد من خلال المساعدات والمجلس الرئاسي، فإنها لا تزال في مقعد القيادة فيما يتعلق بمسار الإجراءات في المنطقة.

وانطلاقا من قلقها من منع أي فرصة للحوثيين لاستغلال اليمن، وخاصة في المنطقة الجنوبية، فإن الرياض مصممة على منع أي انقسام في الجنوب.

وقال الزيدي: "إن أي صراع داخل معسكر الحكومة الشرعية وداعميها الإقليميين سيعزز بدوره سلطة الحوثيين، مما يعقد جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق سلام بين الأطراف اليمنية".

وإذا استمر الصراع في الهدوء، فمن المرجح أن يضخم مطالب الاستقلال في المنطقة الجنوبية، مما يؤكد ضرورة بذل جهود دبلوماسية وجهود سلام شاملة.

وعلى الرغم من بعض المؤشرات على التوترات المحتملة بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، من المفترض أن يبذل الطرفان جهودا كبيرة لمنع أي خلاف، حتى لو كان ذلك يعني تهميش فكرة استقلال الجنوب، حيث يدركون تماما أن أي صراع بينهم في اليمن لن يخدم مصالحهم في اليمن. لقد كانوا في وضع مماثل من قبل ونجحوا في معالجته".

حتى لو استمرت العلاقة بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فقد تحدث خلافات وانقسام في جنوب اليمن. وفي هذا السياق: قال نبيل البكيري إن اشتداد المنافسة بينهما قد يعني احتمال حدوث انهيار.

مثل هذا الواقع قد يعني أن الاستقرار في الجنوب غير مضمون على الإطلاق، على الرغم من الآمال الأوسع في السلام في البلاد.

https://www.newarab.com/analysis/saudi-uae-jostling-casts-doubts-over-peace-yemens-south